ملخص سياسي
العدد 82 / كانون الثاني/ يناير 2019

ORSAM
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

الجدل السياسي وتحدي الانتقال السلمي في السودان

د. خيري عمر

حقوق النشر والتاليف

ORSAM © 2018 أنقرة–تركي/ أورسام

حقوق طبع محتوى هذا المنشور هي حصريا لأورسام ORSAM. باستثناء الاقتباسات المقبولة والجزئية،والتي يتم استخدامها بمو جب قانون الأعمال الفكر يةوالفنية رقم 5846، عبر الاقتباس الصيح، لا يجوز استخدام محتو ى هذا المنشور، أو إعادة طبعه ونشر ه بدون إذن مسبق من أورسام ORSAM. الآراء الو اردة في هذا المنشور تعبر عن وجهة نظر مؤلف هذا المنشور، ولا تعبر عن الر أي الر سمي لأورسام ORSAM.

Center for Middle Eastern Studies مركز دراسات الشرق الأوسط
العنوان: أنقر ة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"/ زقاق 2128 / بناية 3
هاتف: 09 26 430 (312) 90+
فاكس: 48 39 439 (312) 90+
مصدر الصور المنشورة: وكالة أسيو شتيد بريس **Associated Press**

ملخص سياسي

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

الجدل السياسي وتحدي الانتقال السلمي في السودان

بخصوص الكاتب

د. خيري عمر

استاذ مساعد العلوم السياسية – جامعة صقريا، حصل على درجتي الماجستير و دكتوراة الفلسفة في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، وتخصص في الدراسات السودانية والإثيوبية، من وجهة خصائص الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية ومدى قدرتها على المساهمة في الانتقال السياسي. ونشر بحوثاً تتناول مطقة القرن الأفريقي وشمال أفريقيا، وهي بحوث تتعلق بتطور النظم السياسية في المراحل الانتقالية، وخصوصاً. وقدم مساهمات أخرى عبر المشاركة في المؤتمرات الدولية بأوراق تتناول السياسات العامة والحالة الانتقالية في ليبيا وشمال أفريقيا.

كانون الثاني/ يناير 2019

المقدمة:

تشهد دولة السودان حالة من القلق والتوتر السياسي، وذلك على خلفية السياسات الاقتصادية وآثارها التضخمية، و مع إعلان استقلال دولة جنوب السودان في يوليو 2011 صارت دولة السودان تواجه نوعين من المشكلات؛ حيث تواجه مشكلات داخلية ذات طابع مزمن ، تتمثل في الخلاف بين الأحزاب السياسية حول مسائل السلطة والثروة، وإزاء هذا الوضع أعادت الحكومة إنتاج الخطاب الثوري، حيث اعتبر "البشير" أن الثورة مستمرة وقادرة علي حل مشكلات السودان، وذلك رغم تواضع الأداء السياسي والاقتصاديّ، فيما لم تشهد الفترة طرح أفكار للحل السياسي، سواء عبر مسار مفاوضات الدوحة لوقف الصراع المسلح في دارفور أو فيما يتعلق بفتح آفاق الحوار بين الحكومة والمعارضة، وهو ما يثير التساؤل حول فرصة تكوين إطار سلمي لاحتواء الاحتجاجات الحالية.

ومنذ 2011، تساندت مطالب تحالف المعارضة على ضرورة كتابة دستور جديد يراعي للحدود الجديدة للدولة، وفي هذا السياق، ظهر الجدل حول شرعية الحكومة والدعوة لإسقاطها، وفي هذا السياق يمكن القول، أن استمرار التوتر السياسي في السودان سوف يؤدي لمزيد من التباعد بين الحكومة والمعارضة، بحيث يصير الجدل السياسي حول مدي شرعية السلطة الحاكمة بعد "انفصال الجنوب.

أ) الاحتجاج بين التظاهر والسياسة

تلاقت مواقف الأحزاب والحركات السياسية حول عدد من القضايا الرئيسية؛ يأتي في مقدمتها دعم الحراك الشعبي، احترام حرية التعبير، تحديد أسباب الأزمة الحالية وضرورة حياد الجيش وقوات الأمن، لكنهم اختلفوا تجاه الموقف من النظام الحاكم .

1 – جبهة التغيير وحزب الأمة

وتتجه أحزاب المعارضة السودانية لاستعادة أطروحات الانتقال السياسي التي مرت بها الدولة، منذ الاستقلال، حيث طرحت "الجبهة الوطنية للتغيير" ،30 ديسمبر 2018 المكونة من 23 حزباً، تقديم مذكرة إلى الرئيس عمر البشير، تتضمن فكرة تشكيل مجلس سيادة انتقالي، تكون مهمته "تسيير شؤون البلاد"، و«تشكيل حكومة قومية تضم كفاءات وممثلي الأحزاب، على أن يقود الحكومة رئيس وزراء متفق عليه تجتمع فيه الكفاءة والخبرة والقبول الوطني".

وتخلص أحزاب "جبهة التغيير" إلى أن النظام القائم يفتقر للسياسات والآليات اللازمة لوقف التدهور الاقتصادي، حيث ترى أن التضخم يرجع للترهل في هيكل الحكومة وارتفاع الإنفاق عليه مع زيادة معدلات الفساد والصرف السياسي والأمني"، وبهذا المعنى، تذهب مذكرة الأحزاب إلى أن نظام البشير انتهى، حسب حزب الأمة، وأصبح ضرورياً التفكير في الانتقال لنظام جديد، حيث تسعى لبدء مرحلة أساسية في التعامل مع أزمة نظام الجبهة القومية الإسلامية، حيث تعمل على حشد الأحزاب خلف مطالب إعادة بناء السلطة والنظام السياسي على قاعدة الفرص المتكافئة.

ويغلب على مواقف الروابط المهنية تكرار الإشارة لتاريخ النضال الشعبي لاستعادة الديمقراطية و اقامة دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية والمساواة، وهو خطاب لايقتصر على تداعيات الأزمة الراهنة ومطالب المحتجين بتوفير السلع الأساسية، لكنه يدعو لبناء إطار سياسي يعيد الاعتبار للحقوق الدستورية، ولذلك يخلص إلى مقاطعة النظام القائم ورفض انتخابات 2020، وهو خطاب يتقارب مع الحزب الشيوعي والذي يذهب لضرورة إحداث تغيير جذري في بنية السلطة وتوجهات الدولة.

2 – حزب الأمة القومي

وفيما يتعلق بحزب الأمة القومي، فقد ارتبطت عودة المهدي للسودان بقرار الحزب و«هيئة شئون الأنصار" في 21 أكتوبر 2018 على أن تكون في 19 ديسمبر، وبهذا المعنى، يبدو القرار منفصلاً عن الترتيب للاحتجاج العفوي على تفاقم الأزمة الاقتصادية ، غير أن الحزب رتب عودة المهدي كتدشين لمرحلة جديدة للعمل الوطني، تقوم على التصدي للاستبداد والفساد، وترسيخ الحرية والعدالة والديمقراطية.

وذهب الصادق المهدي، 22 ديسمبر، إلى أن معالجة تردي الأوضاع المعيشية تحتاج لتغيير النظام سلمياً واحترام حقوق المواطنين في التظاهر، ولذلك اقترح تسيير حشد تشترك القيادات العليا للقوى السياسية والمدنية، كتعبير منظم عن تطلعات الشعب وتدفع الحكومة للقبول بالتغيير، وتكون مهمته تقديم مذكرة للرئيس، عمر البشير، كما طرح "المهدي" فكرة تكوين حكومة انتقالية ورئاسة توافقية، تكون مهمتها الوصول لمخرج آمن للوطن والتصدي للوضع الاقتصادي وتحقيق العدالة الانتقالية، تقوم على أساس " وثيقة العقد الاجتماعي لخلاص الوطن"، ويرى أن السودان يتردى نحو الهاوية وتتهاوى عملته، ودعا القوى السياسية وأساتذة الجامعات والناشطين في المجتمع المدني للتوقيع عليها. وتتضمن المذكرة التزام الجميع بوقف إطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية وإطلاق الحريات العامة وتكوين حكومة انتقالية برئاسة توافقية، تكون مهمتها إصلاح الاقتصاد وتحقيق العدالة الانتقالية، وتكمن مهمتها الأساسية في عقد مؤتمر دستوري قومي، يقوم عيل تحقيق السلام الشامل والتصدي للمسائل الاقتصادية، والإنصاف والعدالة على المظالم التي تمت في السودان منذ الاستقلال.

ب) سياسة حكومة الوفاق الوطني وحلفائها

مع تداول مجلس الشعب على مقترحات بتعديلات دستورية تسمح بصلاحيات واسعة للرئيس وتمكنه من إقالة المحافظين المنتخبين بالإضافة لتمكينه من الترشيح، ورغم تأثير هذا التوجه على حكومة الوفاق الوطني، تبدو أهمية الاقتراب من تقييم الإخوان المسلمين وحزب الاتحادي الديمقراطي لسياسات الحكومة وتعاملها مع المحتجين.

1 – السلطة والاحتجاج الشعبي

مع اندلا ع الاحتجاج، قدمت الحكومة السودانية (الناطق الرسمي باسم

حكومة الوفاق الوطني، 20 ديسمبر 2018) موقفاً يجمع ما بين محاولة تهدئة المحتجين والتهديد باستعمال القوة، فقد حذرت الحكومة من اتساع الفوضى والعنف والتخريب، ووعدت بالبدء في إصلاحات اقتصادية، غير أن هذا الخطاب بدا تقليدياً عندما أشار لوجود عوامل خارجية تسعى لهز الأمن والاستقرار، وذلك عندما تناول البشير، 3 يناير 2019 أمام تجمع من العاملين والمعاشيين في إطار احتفالات البلاد بالذكرى 63 للاستقلال، أن جهات خارجية تقف وراء المظاهرات المطالبة بإسقاط النظام، وهي تتماثل مع ما تعرضت له بلدان؛ سوريا واليمن والعراق وليبيا واليمن ومصر وتونس.

وفي سياق العوامل الخراجية، أشار إلى أن الحصار الاقتصادي شكل واحداً من العوامل المغذية للأزمة السياسية والتي سببت ندرة لبعض السلع الضرورية، وهنا، أقر بوجود ضائقة معيشية وارتفاع معدلات التضخم، ترتبت على الحصار الاقتصادي وإدراج الدولة على قائمة الإرهاب لكنه لم يوضح السياسات الاقتصادية اللازمة للخروج منها، سوى بالدعوة للانتظار ورفع معاشات التقاعد.

وفي ظهور " عمر البشير " في حامية عسكرية بمدينة " عطبرة" ، 9 يناير، أشار لإمكانية تسليم السلطة للجيش، باعتباره القوة القادرة على حماية وتأمين البلاد ومكتسباتها، ووعد بتطوير الجيش وتأهيل أفراده، يمكن النظر لخطاب البشير كدعوة لمركزة الدور السياسي للجيش وليس التخلي عن السلطة، فما يقصده البشير هو توطيد العلاقة مع الجيش وجعله ضمن التركيبة الحالية والمستقبلية للسلطة، ما يشير لتضاؤل قبول الحكومة بحدوث انتقال للنظام السياسي.

وعلى مستوى الجيش والمؤسسة الأمنية، شهدت مواقف المؤسسات الأمنية والعسكرية تغيراً تجاه المحتجين ، فقد ظهر في البداية وجود حالة من التسامح مع سير المظاهرات وتجنب التعامل العنيف معها، وظهر الجيش أقرب للحياد، لكنه في مرحلة لاحقة مارست الشرطة العنف المحدود تجاه المتظاهرين، وكان الأكثر أهمية متمثلاً في تأكيد المؤسسات الأمنية والعسكرية على ولائها للنظام الحاكم

وقد مر موقف الجيش من المظاهرات بمرحلتين، حيث اقترب من الحياد في المرحلة الأولى، لكنه أعلن عن خضوعه للحكومة والإلتزام بأوامرها ويعمل ضمن النظام الأمني للدولة في المرحلة التالية، لكنه على أية حال، لم يطرح تصوراً للخروج من الأزمة الاقتصادية والتي تتحول نحو السياسة.

مع اتساع نطاق الاحتجاج، حدث تغير في خطاب الحكومة وحلفائها، حيث بدا شديد الحدة تجاه المعارضين، وفيما أشار البشير للتدخل العسكري ونقل السلطة للجيش، كانت تصريحات علي عثمان وغيره من النخب السابقة، استئصالية وبعيدة عن التناول السلمي، فينتقل الحكومة من الحلول السياسية نحو زيادة الاعتماد على الجيش وقوات الأمن، وهذا ما يتضح في تلويح " علي عثمان"، نائب سابق لرئيس الجمهورية، بتدخل الأجهزة الأمنية للحفاظ على النظام ولوجوء البشير للظهور المتكرر وسط الجيش وارتداء الزي العسكري، وهو مسار لا يسمح بحلول سلمية للخروج من الأزمة.

2 – الإخوان المسلمون

في بداية الاحتجاج، حاول الإخوان اتخاذ موقف نقدي لسياسات الحكومة، حيث يرون (19 ديسمبر 2018) أن الاحتجاج ظهر كحل أخير أمام الجماهير بسبب التدهور السريع لمستوى المعيشة بشكل لا يتحمله المواطن، وتباطؤ الحكومة في الاستجابة لمخرجات الحوار

الوطني، كما يبدد تشبثها بالسلطة الأمل في الاستجابة للإصلاح، وهو ما يشير لجانب من التباعد السياسي مع الحكومة، وخصوصاً لدى المطالبة باحترام الحق في التعبير وعدم استعمال العنف.

وعلى الرغم من توافقهم مع الحكومة، في بداية العقد الماضي، انتقد الإخوان المسلمون عقد اتفاقية السلام في نيفاشا (بيان 13 يونيو 2012)، كينيا، كان خطأ استراتيجياً، وذلك باعتباره السبب الرئيس في الأزمات السياسية التي تمر بها الدولة، ورأوا ان الحكومة تسرعت بتوقيع الاتفاقية دون دراسة للآثار اللاحقة لا سيما في انفصال الجنوب بثرواته النفطية والطبيعية، مما أدى لفقد الموارد النفطية، وقد أرجع الإخوان تضاعف نسبة التضخم لإغلاق أنابيب النفط ، وفي هذا السياق، ذهب الإخوان الى أن رفع الدعم عن المحروقات يدخل الحكومة في مغامرة غير محسوبة العواقب يمكن أن تؤدي لانهيار الدولة، وبالتالي، يكمن الحل في الأزمة الاقتصادية في استمرار دعم الوقود وترشيد الانفاق الحكومي ومكافحة الفساد وموازنة الأسعار والدخول الفردية.

غير أنه يمكن القول، أن فرصة الإخوان المسلمين لطرح مقاربة نقدية للسلطة تبدو غير متماسكة في مواجهة الميراث السياسي لصعود الحركة الإسلامية للسلطة، فرغم انقساماتها ،على مدى ثلاثين عماً، صارت النخبة السياسية والأحزاب تدرك غياب الفروق الفكرية والتنظيمية بين كل من الإخوان المسلمين، الجبهة القومية الإسلامية والمؤتمر الوطني العام، وأيضاً المؤتمر الشعبي العام (مؤسسه حسن الترابي)، وذلك باعتبارها تمثل امتداداً للإخوان، وبالتالي، فإن تصاعد الاستقطاب الأيديولوجي، سوف يدفع الإخوان المسلمين للبقاء ضمن الكتلة الموالية للحكومة.

3 – الاتحادي الديمقراطي

وعلى الرغم من تلاقي " الحزب الاتحادي الديمقراطي الاصل" مع مواقف الأحزاب السياسية، فإن موقفه يتأرجح بين الاستمرار في حكومة الوفاق الوطني أو الانسحاب منها، فلم يساعد تشكيل رئيس الحزب، محمد عثمان الميرغني، لجنة خاصة في تحديد الموقف تجاه الوضع السياسي، فعلى الرغم من توصية اللجنة بسحب الوزراء الأربعة المشاركين في الحكومة السودانية واستقالة نجل الميرغني، جعفر، من منصب مساعد رئيس الجمهورية، ظل قرار الحزب معلقاً، وذلك رغم اتساع نطاق الاحتجاج والعنف الحكومي.

ورغم هذا التردد، أعلن الاتحادي الديمقراطي، 24 ديسمبر 2018، موقفه بالانسحاب من حكومة الوفاق كاحتجاج على استخدام القوة ضد المتظاهرين، غير أنه من الملاحظ، أن موقف الحزب لم يصدر عن رئيسه، ولكنه صدر عن أحد قياديي الحزب، أحمد السنجك، بناء على اتصال تليفوني، وهو ما يمكن أن يكون دلالة على تجنب الانتقال لصفوف المعارضة والبقاء قريباً من الحكومة، وهو ما يتسق مع سياسات الحزب منذ توقيع اتفاق السلام مع الحكومة في 2005، حيث صارت مواقفه أقرب للتعاون مع الحكومة، وذلك رغم تكرار الخلافات حول مستوى مشاركته في الحكومة المركزية وحكومة الولايات، وفيما اقتصرت مطالب الحزب على حماية المتظاهرين وتشكيل لجنة لرعاية الجرحى وتوفير الرعاية الطبية، فإنه لم يعلن موقفاً واضحاً من الاحتجاجات.

ج) الانتقال السلمي بين القيود والفرص

يشير اتساع نطاق المظاهرات لتنامي الشعور الجمعي بتوقع تعديلات في النظام السياسي، غير أن ظهور الاستقطاب السياسي في ظل تماثل أداء الحكومة والمعارضة، وذلك من جانب ضعف الديناميكات الداخلية وتراجع القدرة على بناء سياسات بديلة أو تفاوضية للخروج من الأزمة، وهنا تبدو أهمية مناقشة العوامل المؤثرة على اتجاهات الانتقال السياسي.

1 – الحكومة والحوار الوطني

وفي يناير 2014، وجهت الحكومة دعوة للمعارضة لعقد حوار وطني

تضمن أربع محاور هي؛ وقف الحرب وتحقيق السلام، المجتمع السياسي الحر، مكافحة الفقر وإنعاش الهوية الوطنية، وبينما قبل حزب الأمة القومي وحزب المؤتمر الشعبي دعوة الحوار، وضعت الأحزاب الأخرى؛ الحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب المؤتمر السوداني، وهي أحزاب تتمتع بثقل نوعي وسط المثقفين والمهنيين والشباب والطلاب، شروطاً لبناء الثقة منها إلغاء القوانين المقيدة للحريات، وبدء فترة انتقالية تديرها حكومة قومية تكون مهمتها الإشراف على صياغة دستور دائم، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

غير أنه في 2018 ترابطت مواقف الأحزاب السياسية في رفض الحوار الوطني واتجهت للمطالبة بتغيير النظام، وهو ما يعد تطوراً توعياً يزيد من الصعوبات أمام الحكومة في تجاوز الأزمة الاقتصادية، فهناك تحالف واسع يركز مطالبه على تقديم مذكرة لتنحي الحكومة.

ومن جهة تأثير الحرب الأهلية، فإنه رغم استمرار محادثات السلام مع حركات التمرد في درافور، استمر الصراع حول السيطرة على ولاية درافور، ولم تتمكن الحكومة من وقف تمرد حركتي؛ العدل والمساواة و تحرير السودان، وعلى النقيض من ذلك، تعمل حركات التمرد على توسيع نطاق تحالفاتها الخارجية، فمن خلال تحالفها مع خليفة حفتر"، في ليبيا وفتح علاقات مع فرنسا وإسرائيل، تحاول الحركتان تنويع الموارد العسكرية وتوفير وصفة ملائمة لتوسيع نطاق الحرب الأهلية في السودان، وهنا، تبدو أهمية النظر لتطور العلاقات التشادية ـ الإسرئايلية كمحفز لعدم الاستقرار في غرب السودان.

وعلى أية حال، تدهورت الأوضاع الأمنية بسبب طول فترة المواجهات المسلحة مع الجماعات المتمردة، لا سيما حركة العدل والمساواة بدارفور. ولذلك تبدو دعوة الحوار والتهدئة محاولة لتفادي الانهيار بعد ظهور تململ في صفوف "المؤتمر الوطني العام"، الحزب الحاكم، واختلاف تقييم حلفائه كالإخوان المسلمين تجاه التعامل مع الاحتجاج وحزمة الإصلاحات الضرورية، وكان من اللافت غياب فروق جوهرية في تعامل الحكومة مع حركات التمرد والمعارضة السياسية، وكنمط تقليدي للحكومات القانونية أن تعمل على المكافحة العسكرية للمتمردين، فإن استخدام العنف ضد المعارضة يؤدي لتقاربهم مع حركات التمرد.

وعلى مستوى أخر، اتسمت سياسات دمج الأحزاب السياسية في حكومة الوفاق الوطني بالطابع الشكلي، فلم تمنع مشاركة حزب الأمة القومي في حكومة الوفاق من إصدار السلطات السودانية بلاغات ضد " المهدي " تصل عقوبة بعضها للإعدام بتهمة التواطؤ مع المعارضة المسلحة، وذلك بعد اختياره رئيساً لتحالف "نداء السودان" في مارس 2018، وذلك في وقت كانت الأوضاع السياسية تقتضي التوجه نحو انفتاح النظام السياسي لاحتواء التطلعات الاجتماعية، ويمكن تفسير فشل محاولات بناء حوار سياسي منذ 2011، بأنه يستند لرؤية تقوم على احتواء النخبة الحزبية دون توفير حل ملائم للأزمات السياسية والاقتصادية.

2 – الأثر العكسي لرفع العقوبات

في النظم السياسية للبلدان الفقيرة، يظهر حالة من الجدل حول انعكاس تطبيقات الليبرالية الاقتصادية على الاستقرار السياسي، وغالباً ما تتسم هذه النظم بانخفاض كفاءة الجهاز الإداري وانتشار الفساد والرشى، وهو ما يشكل تحدياً للانتقال السياسي، كما يفرض التضخم النقدي والعجز في ميزان المدفوعات قيوداً على قدرة الحكومة على توفير الموارد اللازمة للانتقال من الاقتصاد العام للاقتصاد الفردي أو إجراء إصلاحات سياسية

وفيما يتعلق بالسودان، فإنه رغم تماثل نطاق ونوعية الاحتجاجات منذ 2012، يضفي ترافقها مع تحرير سعر الصرف ورفع العقوبات الاقتصادية ورفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، أعباء إضافية على البنية الهشة للاقتصاد، ظهرت مؤشراتها تقلبات الأسعار والأزمة النقدية. لعل المشكلة الرئيسية، هي أن وقوع الاقتصاد السوداني تحت الحصار،على مدى عشرين عاماً، أفقده المرونة على تلبية الحاجات المتزايدة للسكان، كما ساهم عياب برامج التنمية والفساد على مضاعفة اثر العقوبات الاقتصادية، مما تسبب في حدوث أزمات انكماشية حادة، جعلته يواجه صعوبة في التعافي بعد فقدان ثلاثة أرباع الموارد النفطية، منذ استقلال جنوب السودان في 2011، وقد أدت هذه التغيرات لإضعاف قدرة الحكومة على تدبير الموارد أو التحوط ضد آثارها السلبية.

وعلى مستوى تقييم السياسات العامة، ظل تصنيف الهامش والمركز يميز الصراع في السياسة السودانية، وعلى الرغم من استمرار الجبهة القومية الإسلامية / المؤتمر الوطني في السلطة على مدى ثلاثين عاماً، لم يحدث انتقال للوضع الاقتصادي والاجتماعي، كما لم تضع الدولة حلولاً للأزمات الاقتصادية، حيث ظلت توجهات التنمية تدور في حلقة مفرغة تعزز الانقسامات السياسية والاجتماعية .

3 – الموقف الإقليمي

وفي هذا السياق، تبدو أهمية العوامل الخارجية، حتى الوقت الراهن، لايتضح اتجاهات التناول الإقليمي للجدل السياسي في السودان، غير أن هناك مؤشرات قليلة على الانحياز للمعارضة، وهي مؤشرات تتوقف فاعليتها على استمرار الاحتجاج وقدرة الحكومة على تطوير علاقتها البلدان الأخرى. وبمرور الوقت تتجه بعض الدول لتحديد موقفها، وهو ما يشير لاحتمال حدوث تغير في الصراع على السلطة، ورغم غياب تعليقات رسمية، لكنها بشكل عام، تؤكد على احترام حق التظاهر دون التعليق على اعتقال المعارضين ومنع التظهر ، فيما تتجه السعودية للإعلان عن احترامها لتطلعات الشعب السوداني ووصفت ما يمر به بالفترات العصيبة، وكان حديث سفير المملكة لدى مصر والجامعة العربية (أسامة نقلي) منصباً على الإشارة للإهتمام بتحقيق تطلعات الشعب واستقرار السودان وعدم استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين وضمان حرية التعبير.

ويمكن النظر لزيارة البشير لسوريا كمحاولة للتلاقي مع التغير في السياسات الإقليمية، وهي من القراءات المبكرة التي تظهر قدرة السياسة السودانية على التكيف والمرونة ، فخلال ديسمبر 2018 عادت الحكومة السورية لشغل مقعدها في الجامعة العربية، ويوفر هذا النمط من السياسة الخارجية فرصة للسودان في الاحتفاظ بعلاقات ودية ومتنوعة مع بلدان الشرق الأوسط، وتكشف عن قدرة الحكومة على تجاوز التناقضات الإقليمية، بطريقة استطاع من خلالها الحفاظ على علاقات حيوية مع كثير من الحكومات.

4 – تراكم مقومات الانتقال السياسي

على مستوى خطاب المعارضة، تتماثل كل بيانات المعارضة في المطالبة باحترام حق التظاهر وكف الأمن عن التدخل، لكنها لم تطرح تصورات حول مسألة التعامل مع ما بعد البشير أو بدائلها للإصلاحات الاقتصادية، فقد اتسمت خبرة الأحزاب السودانية بضعف تماسك الأفكار السياسية ووجود خلافات أساسية حول دور السلطة وهوية الدولة، وكانت هذه الخلافات السبب الرئيسي وراء فشل التجارب الائتلافية السابقة منذ الاستقلال، كما ظلت أكثر تباعداً وتنافراً خلال عملها المشترك في المعارضة على مدى ٣٠ عاماً، بشكل انعكس سلبياً على تجربة الديمقراطية. وعلى مدى استقلال السودان طرحت فكرة النظام الائتلافي ومجلس السيادة كحل للخروج من الأزمات التي تلت الحكم العسكري، لكن الفكرة ظلت موضوع اشتباك بين الأحزاب السياسية ولم تساهم في حدوث انتقال سياسي، وبالتالي، فإن ما تطرحه جبهة التغيير هو استنساخ لمحاولات قليلة التطور وضعيفة المساهمة في الإصلاح السياسي للسودان.

في ظل هذا الوضع، تبدو الأحزاب التقليدية أقل حضوراً من الأحزاب الحديثة، فبغض النظر عن تردد "الاتحادي الديمقراطي"، تبدو أطروحات "الأمة القومي" شديدة التقليدية، وهو ما يتضح في تصوراته للحل السياسي للمشكلات المزمنة للدولة، فقد طرح صياغات مماثلة أثناء مشاركته في معارضة المنفى في عقد التسعينيات وعمل على تكرار عرضها وتطويرها مع اندلاع الأزمات السياسية في الفترة اللاحقة.

ورغم هذه الفترة الطويلة، نسبياً ، لم يتكمن " الصادق المهدي من تكوين توافق حزبي على مبادراته المتكررة، وخصوصاً بعد استقلال جنوب السودان وظهور الجدل حول شرعية الحكومة السودانية، وفي هذا السياق، يمثل ظهور الصادق المهدي و عبد الواحد نور، وحركة تحرير السودان، تحدياً للمعارضة، فمن جانب تبدو فرص "المهدي" ضعيفة للمساهمة في الخروج من الأزمة، كما أن علاقات "نور" الخارجية تضعف الثقة في استقلال المعارضة، بحيث تبقى دون كتلة متماسكة تكون ظهيراً للحراك السياسي، وهو ما يرجع لكثرة انقسامات الأحزاب القائمة على الطائفية التقليدية، ما قد يطرح فرصة لظهور كيانات سياسية جديدة، فمنذ 2011، لم تتوقف دعوات التظاهر ضد الرئيس السوداني، عمر البشير، وظل الاحتجاج قاصراً على تحسين شروط المعيشة، لكنه رغم المطالبة بإسقاط عمر البشير وتغيير النظام السياسي، لم تظهرأطروحات سياسية أو اقتصادية للخروج من الأزمة، وهو ما يشكل تحدياً للمتظاهرين وأحزاب المعارضة في قيادة الشارع وتنظيمه أو ظهور قيادات جديدة.

وفي يونيو 2012، استخدم مسؤولون حكوميون مصطلح"لحس الكوع" في مواجهة تصاعد مظاهرات المعارضة، ووتكررت الإشارة لنفس المعنى في مواهة الاحتجاجات الحالية، وهو ما يعني الرفض التام لمطالب المعارضة، وقد استطاعت الحكومة الاستمرار رغم تكرار احتجاج الأحزاب والنقابات الموازية على السياسات الاقتصادية، في السنوات التالية، غير أن عدم حدوث تحسن في السياسات العامة واندلاع المظاهرات بعد ست سنوات قد يؤدي لزيادة فرص نحو التغيير السياسي، وهنا تبدو أهمية النظر لمدى قدرة على الحكومة على تحسين الأداء الاقتصادي وبناء الثقة مع المحتجين.

د) خلاصة

ويمكن القول، أن تعامل الحكومة مع احتجاج المعارضة وبعض الفئات غير المصنفة سياسياً، يكشف عن غياب الرؤية تجاه الأزمة السياسية وأبعادها، ففي المرحلة الأولى سعت لاحتواء المحتجين وبدء محاولة لتهدئة الشارع عبر إتاحة حرية التظاهر وترك المسيرات دون اعتقال، وقد اتسمت هذه المرحلة، القصيرة نسبياً، بانخفاض مستوى العنف السلطوي وعدم تبلور خطاب قوي يتصدى للأزمة الاقتصادية.

أما المرحلة الثانية، فتمثلت في تصاعد العنف الحكومي، حيث بدأت بالتلويح بنشر قوات الأمن واعتقال "مثيري الشغب"، وفي هذا السياق، ظهر التنافس على استعراض الحشود الجماهيرية واحداً من ملامح الصراع بين المعارضة و الحكومة، وذلك باعتباره أداة استحقاق الجدارة السياسية، فبعد ظهور مسيرات معارضة في عدة مدن منذ ديسمبر 2018 اتجهت الحكومة لتسيير مواكب مناظرة بهدف إثبات شعبوية النظام الحاكم، وهو ما يمهد الأرضية لتكوين حالة استقطاب على اساس أيديولوجي بين الإسلاميين والاشتراكيين.

ويمكن القول، أن مضي الحكومة في حشد الجماهير قد يؤدي لتقويض سلطتها، وليس لإحداث توازن مع المعارضة، حيث تبرز عوامل تفكك السلطة مع نقل الأزمة للشارع وخارج المؤسسات القائمة، وهو ما يتعزز في ظل تباطؤ معالجة المشكلات الاقتصادية، ولذلك، فإنه على مدى الفترة وحتى عام 2020، سوف تواجه مؤسسات الدولة معضلة فيما يتعلق بقدرتها على المحافظة على النظام القائم وتلبية الحاجات الاقتصادية، حيث تفرض حالة القلق والتوتر المتراكم قيوداً سياسية على قدرة المؤتمر الوطني في إعادة ترشيح البشير.

وفي هذا السياق، يمكن ملاحظة أنه بينما تستمر الحكومة في تبني سياسات لاتتصدى لأسباب الأزمة وتميل لاستخدام العنف، تعمل المعارضة على حدوث انتقال نحو المطالبة بالتغيير السياسي وإسقاط الحكومة كحل وحيد والذي ظهر تحت شعار "تسقط بس"، وهو ما يعني حدوث انتقال في مواقف المعارضة نحو التركيز على مطلب رئيسي، وعلى الوجه المقابل تطرح الحكومة تسليم السلطة للجيش كحل أخير، وهي بدائل تضعف فرصة احتواء التناقضات بطريقة سلمية.

الملاحظات

الملاحظات

ORSAM
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

منشورات أورسام

المجلات الدورية "تحليلات الشرق الأوسط" و"دراسات الشرق الأوسط"، مجلة "تحليلات الشرق الأوسط" التي تصدر باللغة التركية كل شهرين، وهي تغطي آراء الباحثين والخبراء حول التطورات المعاصرة في الشرق الأوسط. مجلة "دراسات الشرق الأوسط"، وهي مجلة علمية محكمة مختصة بالعلاقات الدولية، تصدر بشكل نصف سنوي باللغتين التركية والإنكليزية، تقوم مجلة "دراسات الشرق الأوسط" بنشر الإسهامات البحثية للأكاديميين الذين يعدون خبراء في مجال تخصصاتهم. هنالك العديد من الأكاديميين المرموقين على المستويات المحلية والدولية ينشرون بحوثهم في مجلة "دراسات الشرق الأوسط". مجلة "دراسات الشرق الأوسط" مفهرسة من فهرس العلوم الاجتماعية التطبيقية والمخطوطات (ASSIA) ، وموقع EBSCO Host، و Index Islamicus، والببليوغرافيا الدولية للعلوم الاجتماعية (IBBS)، وملخصات العلوم السياسية في جميع أنحاء العالم (WPSA).

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM
مركز دراسات الشرق الأوسط

orsamtr
+90 (312) 430 26 09
+90 (312) 430 39 48
info@orsam.org.tr
www.orsam.org.tr
انقرة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"
زقاق 2128/ بنية ر قم 3